رؤية إسلامية مقاصدية في التنمية الاجتماعية

الأصول النظرية والنتائج التطبيقية

محمد الحسن بريمة*

مقدمة:

هذه ورقة قصد منها تقديم رؤية إسلامية أولية في قضايا التنمية الاجتماعية تصلح منطلقاً للنقاش الهادف إلى وضع استراتيجية وبرامج عمل للتنمية الاجتماعية في السودان. وقد بسطت الأصول النظرية لهذا الموضوع، وهي البعد الأهم، في أبحاث أخرى منشورة، نشير إلى ما قد يلزم منها إشارات موجزة توفيراً للوقت وتقليلاً لمساحات الخلاف في الرأي الأصولي.[1] والباحث مطمئن، والحمد لله، إلى هذا الجانب النظري من الورقة، أما ما نستنبطه من هذه الأصول النظرية من أولويات قضايا التنمية الاجتماعية في الواقع الاجتماعي السوداني فلا شك أنه يحتاج إلى دراسات متعمقة من أهل العلم الشرعي والاجتماعي حتى تتبلور مضامين إسلامية أصيلة تؤسس على بصيرة منها استراتيجيتنا التنموية والسياسات التي تقتضيها.

---

* دكتوراه في الاقتصاد من جامعة يورك في بريطانيا 1983، أستاذ وعميد معهد إسلام المعرفة في جامعة الجزيرة/ ود مدني، السودان.

1 انظر في هذا الخصوص الأبحاث الآتية للمؤلف: إسلام الحياة السودانية: مداخل نظرية وأولويات تطبيقية (1998)، أبحاث الإيمان، ع8 (ص93-113). رؤية قرآنية للظاهرة الاجتماعية (1999)، المركز العالمي لأبحاث الإيمان، سلسلة رسائل الإيمان. الظاهرة الاجتماعية ونظامها المعرفي في القرآن الكريم (1999)، تفكُّر، المجلد (1)، (ص 10-46).

أولاً: الأصول النظرية للظاهرة الاجتماعية في القرآن الكريم:

1. المدخل المنهجي:

قبل الحديث عن التنمية الاجتماعية لا بد من التأسيس التأصيلي لعلم الظاهرة الاجتماعية موضوع التنمية. ونقصد بالتأسيس التأصيلي استنباط الرؤية المعرفية القرآنية للظاهرة الاجتماعية من خلال التجريد النظري الذي يمكّن من توليد الأصول والقواعد الكلية التي تحكم العلم الذي يدرس هذه الظاهرة. ونقصد بالظاهرة الاجتماعية مجموع التجليات المجتمعية الناجمة عن التدافع البشري في تحصيلهم لزينة الحياة الدنيا ونيل حظوظهم منها.

إن المدخل المنهجي للتعامل مع القرآن في عملية التجريد النظري للأصول المعرفية للظاهرة الاجتماعية يمكن تأسيسه على القضايا الآتية:

نزول القرآن منجّماً "متفرقا"، آيات وسوراً، على الظاهرة الاجتماعية في تجلياتها المختلفة عبر مكان هو الجزيرة العربية، وعبر زمان جاوز العشرين عاماً، حتى إذا توحدت متفرقات هذه الظاهرة في إطار دين التوحيد كمل الدين وأعيد ترتيب ما نزل متفرقاً من آيات القرآن ترتيباً توقيفياً فتوحدت جميعها في إطار كتاب هو القرآن الكريم. وقد أثبت العلماء لهذا الكتاب خصائص أساسية منها وحدته البنائية ووحدته الموضوعية، وكذلك عالميته وخلوده عبر الزمان، ومن ثم استيعابه وتجاوزه لما سبقه من شرعة ومنهاج الرسل السابقين.[2]

القضية المنهجية التي نرتبها على ما سبق هي أن ما ثبت من خصائص معرفية جوهرية للقرآن الكريم لا بد أن يكون لها ما يعادلها من خصائص كونية في الظاهرة الاجتماعية التي تنزل عليها متفرقاً لتفرقها حتى إذا توحدت شرعة ومنهاجاً توحد القرآن كتاباً. فهو بهذا المعنى معادل لها معرفياً ويشمل ذلك تفاعلها مع محيطها الكوني في عالمي الغيب والشهادة. وسوف نرى أن الوحدة البنائية للقرآن تبرز لنا وحدة بنائية في الظاهرة الاجتماعية حيث لها متغيرات محددة هي أصولها التي تتفرع عنها وتتسق حولها جزئيات هذه الظاهرة. وسوف يتضح لنا أن هذه المتغيرات الكونية التي هي أصول الظاهرة الاجتماعية هي نفسها التي بنيت عليها المقاصد الكلية للشريعة، وأن التفاعلات الكلية بين هذه المتغيرات تقابلها تماماً التقسيمات الكلية لأحكام الشريعة الإسلامية المعهودة. كذلك يتضح أن عالمية القرآن وخلوده

---

[2] العلواني، طه جابر (1995 م): محاضرات في المنهجية الإسلامية، إمام، واد مدني، السودان.

تستمد شرعيتها العملية من عالمية هذه المتغيرات الحاكمة للظاهرة الاجتماعية من حيث أنها هي المسئولة عن هذه الظاهرة أينما وجدت عبر التاريخ والجغرافيا، وأن القرآن الكريم بنى حولها في تفاعلها فيما بينها وفيما بينها وبين محيطها الكوني في عالمي الغيب والشهادة. لهذا كان القرآن للناس كافةً بشيراً ونذيراً وأنه يهدي للتي هي أقوم. ويمكن فهم ذلك من خلال النظر إلى الظاهرة الاجتماعية باعتبارها جزءاً من كتاب الله المنظور "الكون" والقرآن الذي يعادلها معرفياً جزءاً من كتاب الله المسطور "أم الكتاب"، بل علينا أن نتذكر أن الظاهرة الاجتماعية قبل أن تكون كتاباً منظوراً كانت في "أم الكتاب" كتاباً مسطوراً، لقوله تعالى: "والله خلقكم وما تعملون" [الصافات: 96]، "قل الله خالق كل شيء" [الرعد:16]. وقبل الخلق جرى القلم بعلم الله في "أم الكتاب" بما هو كائن إلى يوم القيامة "ما فرطنا في الكتاب من شيء" [الأنعام: 38]، رفعت الأقلام وجفت الصحف.

كذلك فإن تنزّل القرآن تاريخيا على الظاهرة الاجتماعية العربية المخصوصة في الزمان مع خلوده وعالميته يعني بالضرورة أن تلك الظاهرة الاجتماعية العربية المخصوصة تقوم على متغيرات أساسية تشترك فيها مع أي ظاهرة اجتماعية في أي زمان ومكان، ومن ثم يتنزّل عليها القرآن بمقتضى خواص الخلود والعالمية والاستيعاب. ومن البدهي أن يبحث عن هذه المقومات الأساسية المشتركة للظاهرة الاجتماعية في القرآن الذي تنزّل عليها.

الزوجية في الحياة: قوله تعالى: "يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء.." [النساء: 1]، يفيد أن الظاهرة الاجتماعية في كلياتها وجزئياتها اللامتناهية إنما انبثقت في مبتدئها من تفاعل زوجين "ذكر وأنثى"، إذ إن كلمة بثّ تعني الانتشار المجتمعي وليس مجرد التناكح والتناسل. لا بد إذن من أن تكون الرؤية القرآنية للظاهرة الاجتماعية قادرة على أن تفسر كيف تم هذا البث ومن تفاعل زوجين اثنين فقط، والسنن الضامنة لهذا البث في تجلياته المختلفة عبر الزمان والمكان.

مقاصد الشريعة: لقد أكد علماء الشريعة بما يشبه الإجماع أن الشريعة الإسلامية تدور أحكامها جميعاً حول حفظ الضرورات الخمس "الدين، النفس، العقل، النسل، المال". إن المعلوم من الدين بالضرورة أن الشريعة الإسلامية تحيط بالظاهرة الاجتماعية في جميع جزئياتها وتجلياتها في كل زمان ومكان توحيداً لشعاب الحياة المتجددة أبداً في دين التوحيد "يأيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان" [البقرة: 208]. نستنتج من ذلك أن ضبط الأحكام الشرعية لجزئيات الظاهرة الاجتماعية إنما القصد منه ضبط الكليات الخمس في إطار التوحيد، وأن أي

انفلات لهذه الجزئيات يرجع إلى انفلات من نوع ما لهذه الكليات عن مسارها التوحيدي. إذن انضباط جزئيات الظاهرة الاجتماعية أو انفلاتها عن التوحيد يرجع من حيث العلة الظاهرة إلى انضباط أو انفلات هذه الكليات الخمس عن منهج الله.

سوف يتبين من خلال بسطنا لنظرية الظاهرة الاجتماعية في القرآن الكريم أن ما اتفق عليه علماء الشريعة من كليات خمس عليها مدار الشريعة، مع إبدال منهجي لـ "الدين" بـ"الإيمان"، والـ "العقل" بـ "العلم التوحيدي"، إنما هي في حقيقة الأمر المتغيرات الضرورية التي تتفاعل فيما بينها لإنتاج الظاهرة الاجتماعية التوحيدية عبر الزمان والمكان، أي التي تدخل جميع جزئياتها في السلم، وهذا هو مراد الشارع من وضع الشريعة.

فإذا أضفنا إلى هذه المتغيرات الخمسة متغيري "متاع الحياة الدنيا" و"الهوى" أمكن تفسير الظاهرة الاجتماعية في جميع تجلياتها، أي في حالة دخولها في السلم كافة "التوحيد" وفي حالة خروجها من السلم كافة "الكفر"، وما بينهما "الشرك"، وأن الضبط الاجتماعي في الإسلام ينبغي أن يقوم على التحكم في التفاعل بين هذه المتغيرات الكلية.

الخلق: قوله تعالى: "فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها، لا تبديل لخلق الله، ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون" [الروم: 30]، يدل على أن الدين الحق، بحقيقته التي توحِّد باطن الإنسان، وشريعته التي توحِّد ظاهرة حياته، معادل للفطرة "الخلقة" البشرية التي فطر "خلق" الله تعالى الناس عليها، في أصولها الكلية وتجلياتها التفصيلية.[3] فما هي هذه الأصول الكلية للفطرة البشرية كما جاءت في القرآن وما هي تجلياتها التفصيلية بحيث يمثل مجموع كل ذلك فطرة الله التي فطر الناس عليها مصداقاً لقوله تعالى: "والله خلقكم وما تعملون" [الصافات: 96]؟ ثم كيف يكون دين التوحيد الحق معادلاً في حقيقته وشريعته لهذه الفطرة البشرية؟

بالنظر الفاحص في القرآن الكريم يمكننا استنباط الأصول الكلية الآتية للفطرة البشرية:

• ثنائية الخلق من الجسد الطيني والروح المغايرة للطين كما في قوله تعالى: "وإذ قال ربك للملائكة إني خالق بشراً من صلصال من حمأ مسنون، فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين" [الحجر: 27: 29].

---

[3] من أجل الإلمام بمفهوم الفطرة في التراث الإسلامي واختلاف العلماء حوله انظر كتاب نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور لمؤلفه إسماعيل الحسني ومن إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن، ط1، 1995م.

• ثنائية في خصائص النفس البشرية من حيث إلهامها فجورها وتقواها: "ونفس وما سواها، فألهمها فجورها وتقواها، قد أفلح من زكاها، وقد خاب من دساها" [الشمس: 6-10]. فخصائص الفجور تمثلت في صفات فطرية كقوله تعالى: "وأحضرت الأنفس الشح" [النساء: 128]، "إن الإنسان خلق هلوعا" [المعارج: 19]، "وخلق الإنسان ضعيفاً" [النساء: 28]، "خُلق الإنسان من عجل" [الأنبياء: 37].. إلخ. أما صفات التقوى فهي تكتسب بالمجاهدة والتزكية مثل صفات الصبر، العدل، الإحسان، الصدق، الأمانة، السخاء... إلخ.

• ومن أصول الفطرة الموجودة في الإنسان بالقوة القدرة على كسب العلم وترتكز هذه القدرة على السمع والبصر والفؤاد كما في قوله تعالى: "والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون" [النحل: 78]. وكذلك القدرة على كسب الجهل، وترتكز هذه القدرة على سيادة الهوى في النفس كما في قوله تعالى: "إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى" [النجم: 23].

• زين للناس حب اللذات والأفراح وكراهية الآلام والأحزان، ولذلك فلا يرى الإنسان الفطري إلا وهو مجتهد في جلب مصالحه ودرء المفاسد عن نفسه، وسواء في ذلك من أراد الدنيا أم من أراد الآخرة. ولقد قضى الله تعالى في أصل الفطرة البشرية ألا طمأنينة ولا سعادة للإنسان إلا بذكره واتباع منهجه فقال: "ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكاً" [طه: 124]، فعلمنا بذلك أن تعظيم ملذات الدنيا وأفراحها مع الإعراض عن منهج الله لا يجلب للإنسان سعادة حقة ولا أمناً ولا طمأنينة، ومن ثم فلا حياة طيبة إلا باستقامة الفطرة على الصراط المستقيم، ولا تبديل لخلق الله.

• أودع الله تعالى في أصل الفطرة البشرية النزعة إلى الحرية والاستقلال فقال: "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" [الكهف: 29]، وقال: "خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين" [النحل: 4].

• جعل الله تعالى في أصل الفطرة افتقار الإنسان إلى خالقه وعبوديته له اضطراراً مهماً أعرض ونأى بجانبه كما في قوله تعالى: "ضل من تدعون إلا إياه" [الإسراء: 67]، "إليه تجأرون" [النحل: 53]. كذلك قوله تعالى: "وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا" [الأعراف: 127]. لذلك يظل الإنسان شديد الارتباط بعالم الغيب أيا كان نوع هذا الارتباط، وتظل حياته في عالم الشهادة شاهداً على هذه العلاقة.

الظاهرة الاجتماعية بجميع مظاهرها في الزمان والمكان إنما هي التجليات التفصيلية لتفاعل كليات الفطرة البشرية المذكورة آنفاً مع كليات زينة الحياة الدنيا "المال، البنون" كما سوف نبين أدناه. وجماع هذا التفاعل بكلياته وتجلياته هو المقصود، فيما نرى، بفطرة الله التي فطر الناس عليها، ولذلك خلقهم ولا تبديل لخلق الله.

إذن قول الله تعالى إن الدين القيم هو هذه الفطرة التي فطر الناس عليها يعني، في رأي الباحث، أنه يعادلها معرفياً حيث يبين القرآن أصول الخلق في عالم الغيب والحكمة منه، ويفسر "خطة الخلق العامة"[4] في عالم الشهادة وتجلياتها عبر التاريخ، ثم يبين مآلاتها وتأويلها مرة أخرى رجعي إلى عالم الغيب. وبناء على ذلك يضع الوحي الكريم أصول العلم الذي يستبين به صراط الله المستقيم المبني على أصول التقوى في النفس اعتقاداً وعلى أصول زينة الحياة الدنيا عملاً صالحاً، ولتستبين به كذلك سبيل المجرمين المبنية على أصول الفجور في النفس اعتقاداً وعلى أصول زينة الحياة الدنيا سعياً في الأرض فساداً: "وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله" [الأنعام: 151]، "وكذلك نفصل الآيات ولتستبين سبيل المجرمين" [الأنعام: 55]. كل ذلك حتى يحيا من حي عن بينة ويهلك من هلك عن بينة وما ربك بظلام للعبيد.

نخلص مما سبق إلى أن الأصول المعرفية للظاهرة الاجتماعية ينبغي أن تستقي من الوحي الكريم "إبستمولوجيا الظاهرة الاجتماعية"، كما أن السنن الاجتماعية الناجمة عن تفاعل الفطر البشرية مع زينة الحياة الدنيا والمكتشفة والمؤكدة بواسطة البحث العلمي الموضوعي "أنطلوجيا الظاهرة الاجتماعية" لا يمكن أن تتعارض مع أحكام الوحي المتعلقة بها، بل تؤدي إلى ثراء في الفهم البشري لحكمة التشريع الإسلامي وعلله ومقاصده. وهذا يعني أيضاً أن السنن الاجتماعية، كما السنن الطبيعية، هي محدد منهجي في فهمنا للوحي ومراميه.

2. خطة الخلق العامة:

المبدأ الكلي الذي تنطلق منه الرؤية القرآنية للظاهرة الاجتماعية المعبرة عن حقيقة الحياة البشرية عل هذه الأرض هي أن الله تعالى إنما خلق الإنسان لعبادته: "وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون" [الذاريات: 56]. وعبادة

---

[4] راجع أبحاثنا الموسعة عن "خطة الخلق العامة" لا سيما المرجع الآتي: "رؤية قرآنية للظاهرة الاجتماعية وتجلياتها الاقتصادية" من إصدارات المركز العالمي لأبحاث الإيمان (الخرطوم، 1999)، وكذلك انظر ما أوجزناه حول هذا الموضوع في الصفحات التالية من هذا البحث.

الله تعالى تعني معرفته ثم القيام بأمره ونهيه في أرضه بمقتضى شرعه. وفي هذا الإطار فإننا نجمل الأصول النظرية المنبثقة من هذا المبدأ التوحيدي الكلي في الآتي:

إن عبادة الله تعالى مسرحها الذي تدور فيه هو الأرض: "وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين" [البقرة: 36]، "قال فيها تحيون وفيها تموتون ومنها تخرجون" [الأعراف: 25].

إن هذه العبادة تتم في إطار تكريم الإنسان وتفضيله ومن ثم استخلافه على الأرض: "ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً" [الإسراء: 70]، "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة" [البقرة: 30]. والخليفة وسط بين طرفين، فلا هو مالك أصيل مطلق التطرف والحرية فيما استخلف فيه، ولا هو مقهور، مجبور لا حول له ولا قوة، ولا إرادة. فعقد الخلافة يقتضي أن يقوم المستخلف "الإنسان" بسياسة ما استخلف فيه "الأرض" وفق ما يحب ويرضى المستخلِف "الله تعالى".

إن عقد الاستخلاف الذي تتم في إطاره العبادة يقوم على إعمار الأرض: "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها" [هود: 61].

إن هذه الخلافة تقوم على مبدأ الامتحان والابتلاء والمحاسبة "الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملاً" [الملك: 61]. فالإنسان يمكنه أن يعمر الأرض وفق منهج الله فيعمل فيها صالحاً، أو وفق هوى نفسه فيفسد فيها.

إن مجال الابتلاء والفتنة يتمحور فيما أودع الله سبحانه وتعالى في الأرض من زينة: "إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملاً" [الكهف: 7].

إن ما على الأرض من زينة إنما يقوم على أصلين جامعين هما "المال" (موارد معدنية، زراعية، حيوانية، تتحول في مجموعها إلى قيمة مضافة بفعل الإنسان) و"البنون" (علاقة جنس بين الرجل والمرأة تثمر أبناء، تؤدي إلى قيام أسرة ثم أسرة ممتدة.. إلى قيام مجتمع): "المال والبنون زينة الحياة الدنيا" [الكهف: 46].

إن الابتلاء في "المال" و"البنين" إنما صار ممكناً بسبب تزيين ما أودع الله فيهما من شهوات للنفس البشرية: "زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث، ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب" [آل عمران: 14].

إن نتيجة هذا الامتحان في نعمتي المال والبنين، وما يترتب على تفاعلهما مع النفس البشرية من نعم تفصيلية أخرى ترجع إليهما، إما أن تكون شكراً أو كفراً على نعمة الله، والشكر هو المطلوب. والشكر على النعمة هو جوهر عبادة الإنسان لله تعالى في هذه الأرض، وهو ثمرة العمل الصالح في زينة الحياة الدنيا: "إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً" [الإنسان: 3]، "إن تكفروا فإن الله غني عنكم ولا يرضى لعباده الكفر. وإن تشكروا يرضه لكم" [الزمر: 7].

إن الإنسان إنما أصبح قادراً على الاختيار بين الكفر والشكر بسبب ما هيأه الله تعالى به من قدرة على اكتساب العلم وتوظيفه في الكون، كفراً أو شكراً، وبسبب ما أودع الله تعالى في النفس البشرية من دوافع الفجور والتقوى: "والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون" [النحل: 78]، "الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم" [العلق: 4-5]، "ونفس وما سواها، فألهمها فجورها وتقواها، قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها" [الشمس: 8]. ثم منح الله الإنسان الحرية وإرادة الاختيار والمشيئة في الفعل بقيم التقوى الموجبة (الصبر، السخاء، الشجاعة، الأمانة، الصدق.. إلخ) فيكون شاكراً، أو بقيم الفجور السالبة (الشح، البخل، الكبر، الحسد.. إلخ) فيكون كافراً: "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" [الكهف: 29].

الشكر لله تعالى على نعمائه يقتضي توفر ثلاثة عناصر، وهي: علم وإيمان وعمل صالح؛ علم بأمر المنعم (الله تعالى)، وعلم بالمنعم عليه (الإنسان)، وعلم بالنعمة (المال، البنون) والحكمة من خلقها وكيف هي نعمة في حق المنعم عليه؛ وإيمان بالله تعالى، أسماء وصفات، يترتب عليه حال نفسي من الاطمئنان إلى رحمة الله وإحساس بالمنة وتمني الخير للآخرين والطمع في المزيد من المنعم يحفزه ما تحقق من علم بحقيقة المنعم والنعمة والمنعم عليه؛ وعمل صالح يؤدي إلى استغلال النعم فيما يرضى المنعم. ولن يبلغ العمل تمام الصلاح حتى يتحقق له شرطان: أن يكون خالصاً لله، وأن يكون وفق شرع الله.

المتتبع للمفاهيم المفتاحية الثلاثة (النفس، المال، البنون) في القرآن الكريم يجد أنها وردت أحياناً معبرة عن جملة المضمون الذي يحتويه الحقل الدلالي للمفهوم، وأحياناً ترد مفصلة هذا المضمون إلى عناصره الأساسية، فمثلاً ورد مفهوم النفس بمعنى ذلك العنصر غير المادي الممتزج بجسد الإنسان: "الله يتوفى الإنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها، فيمسك التي قضى عليها الموت ويرسل الآخرى إلى أجل مسمّى، إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون" [الزمر: 42]، ولكنه أيضاً ورد بمعنى كل الإنسان: "وما تدري نفس ماذا تكسب غداً وما تدري نفس بأي أرض تموت" [لقمان: 34]. كذلك مفهوم البنين يرد أحياناً ليعبر عن مجمل علاقة الابتلاء الكامنة فيه: "المال والبنون زينة الحياة الدنيا" [الكهف: 42]، وهي علاقة (رجل – امرأة – أبناء)، وأحياناً يرد بمعنى الأبناء، ذكوراً وإناثاً، مقابل الزوجة: "والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة" [النحل: 72]، وأخيراً يرد مفهوم البنين بمعنى الذكور من الأبناء مقابل البنات: "فاستفتهم ألربك البنات ولهم البنون" [الصافات: 149]. ويرد كذلك مفهوم المال بذات الطريقة ولكن بتفاصيل أكثر لكثرة أنواعه وتجلياته.

إذن المفاهيم القرآنية الثلاثة (النفس، المال، البنون) هي مفاهيم معرفية جامعة والعناصر الكونية المعادلة لها هي أصل الظاهرة الاجتماعية من حيث العلة الظاهرة، إذ لا تحتاج لأكثر منها علة وجود ولا تحتمل أدنى منها.

ولكن أين وجه الإحكام في هذا الابتلاء والذي يضمن دخول جميع البشر فيه؟ إن وجه الإحكام يكمن في الثنائية التي خلق الله بها الإنسان، ثنائية الجسد والنفس، وثنائية النفس من حيث إلهامها فجورها وتقواها. فالثنائية الأولى أدت إلى ثنائية في الدوافع بعضها يختص به الحسد الطيني وهي الدوافع الحيوية، وبعضها تختص به النفس وهي الدوافع النفسية. فالدوافع الحيوية كالجوع الناجم عن عدم الأكل، والعطش الناجم عن عدم الشرب، والعنت الجنسي الناجم عن عدم الوقوع، والعرى الناجم عن عدم الملبس، والإضحاء الناجم عن عدم المسكن. هذه الدوافع الحيوية المرتبطة بعنصري المال والبنين لا بد من إشباعها لحفظ أصل حياة الإنسان على الأرض، وهي تضمن دخول جميع الناس في فتنة المال والبنين. لذلك كان حفظ النفس وحفظ البنين (النسل) وحفظ المال هي من أصول المقاصد الشرعية التي يدور حولها الدين الإسلامي كما سنرى.

فإذا تفاعلت العناصر الكونية الثلاثة (النفس، المال، البنين)، المقابلة للمفاهيم المعرفية القرآنية، بمقتضى الضرورات الحيوية في الإنسان ابتداءً، نجم عن هذه التفاعل بروز عنصرين آخرين كانا موجودين من قبل بالقوة في هذه العناصر الثلاثة، وهما:

- "العلم بظاهر الحياة الدنيا" وكان موجوداً من قبل بالقوة من حيث قابلية الإنسان للتعلم (السمع، البصر، الفؤاد) وإمكان العلم المركوز في "المال" و"البنون"، أي (سنن الله في الأنفس والآفاق).
- "الهوى" الذي تتحرك دواعيه الفطرية في النفس بعد أن تذوق اللذة المودعة في "المال" و"البنين".

ولما كان "العلم بظاهر الحياة الدنيا" يتولد عن التفاعل بمقتضى الدوافع الحيوية بين العناصر الأولية الثلاثة الحاكمة للظاهرة الاجتماعية فإن دوره يظل وظيفياً بحتاً حتى يأتي "علم الخبر – الوحي" من السماء فيتوحدا بمقتضى المنهجية التوحيدية ليكوّنا معاً "العلم التوحيدي" الذي يكون له دوره العقدي كدليل إيمان بجانب دوره الوظيفي في صلاح حياة الناس ومعاشهم، أي ذلك العلم الذي يحقق الإيمان في القلب والعمل الصالح في زينة الحياة الدنيا. فالنفس إما أن تتفاعل بمقتضى "العلم التوحيدي" وقيم التقوى مع المال والبنين فيتحقق الشكر لله تعالى، وإما أن تتفاعل بمقتضى الجهل (الهوى) وقيم الفجور مع المال والبنين ويتحقق بذلك كفر النعمة. ومجمل هذا التفاعل هو المسؤول عن نشأة المجتمعات وبروز جميع الظواهر الاجتماعية الناجمة عن التدافع البشري، بما في ذلك المؤسسات والنظم.

لقد اقتضت حكمة الله خلق أول زوجين من ذكر وأنثى وهبوطهما إلى الأرض، وضرورة الجنس أدت إلى سكن الرجل إلى المرأة، وما نجم عن هذه العلاقة من أبناء اقتضى تأسيس الأسرة. ثم عزز قيام الأسرة ضرورات المأكل والمشرب والملبس والمسكن وما تقتضيه من تقسيم العمل وتوزيع الأدوار بين أفراد الأسرة. ومن البدهي أن نتصور كيف أن الضرورات الحيوية هذه أدت محاولة إشباعها إلى أن تتسع دائرة الأسرة لتصبح رهطا وقبيلة حتى إذا ضاقت رقعتهم الجغرافية على تدافعهم وأطماعهم انبثوا في فجاج الأرض رجالاً ونساءً، فكانت الشعوب والأمم والمجتمعات الحضرية والبدوية، وكان العمران.

إذن الضرورات الحيوية تضمن لنا قيام المجتمع، وتفاعل النفس بمقتضى "العلم التوحيدي" أو "الهوى" مع المال والبنين يضمن لنا قيام الابتلاء. فالنفس التي ألهمت فجورها وتقواها وزين لها حب الشهوات الدنيوية من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسوّمة والأنعام والحرث، سرعان ما تذوق لذة تلك الشهوات التي بدورها تثير في النفس آليات الابتلاء، ونعني بها دوافع الفجور والتقوى. ونرجّح أن أول ما يثور من تلك الدوافع هو "الطمع"، حيث يطمع كل شخص في الحصول على المزيد من زينة الحياة الدنيا، ومن ثم يصبح الإقبال عليها لإشباع الشهوة لا للضرورة والحاجة. ولما كانت أطماع الناس أكثر مما هو مطموع فيه في أي وقت ومكان، سرعان ما تبدأ الدوافع السالبة الأخرى تثور في النفس بسبب التدافع بين الناس لحيازة زينة الحياة الدنيا والاستئثار بأكبر نصيب منها.

هكذا يبدأ التنازع والتصارع بين الناس بسبب التهافت على زينة الحياة الدنيا، فاحتاجوا إلى عقد اجتماعي يقوم بمقتضاه حاكم يسوس أمرهم، وينظم علاقاتهم، ويفض نزاعاتهم، ويجلب لهم مصالحهم ويدرأ عنهم المفاسد التي تأتي من عند أنفسهم ومن عند غيرهم. واحتاج الحاكم إلى حكومة وشريعة ونظم ومؤسسات تعينه على أداء مسؤولياته. واحتاج المجتمع إلى أعراف وتقاليد وعادات ومؤسسات اجتماعية واقتصادية تحفظ له تماسكه وتضمن له استمراريته. وهكذا يمكننا أن نتابع تطور المجتمعات وتعددها وتنوع مظاهر الحياة فيها، وما يبدعه الإنسان من علم وتقنية يسخّر بها زينة الحياة الدنيا لإشباع شهواته من متاعها وتعظيم حظوظه منها. إذن فإن أي ظاهرة من الظواهر البشرية جاءت مترتبة على نشوء المجتمعات وتطورها من خلال تدافع أفرادها فإن مردها الأخير من حيث العلة الظاهرة إلى العناصر الأولية للظاهرة الاجتماعية وطبيعة التفاعل بينها كما أجملناه سابقاً.

إن حقيقة الامتحان والابتلاء الذي هو قدر الإسنان في هذه الأرض تتمثل في شكل أحكام شرعية جاءت بها الرسل من عند الله تعالى، طبيعتها "اِفعلْ" و"لا تفعلْ" وذات علاقة مباشرة وغير مباشرة باستخدام الناس لزينة الحياة الدنيا. ورغم أن حقيقة هذه التكاليف الشرعية تقوم على جلب المصالح ودرء المفاسد عن الناس في الدنيا والآخرة إلا أنها تتعارض في الغالب مع هوى النفس في استخدامها لزينة الحياة الدنيا.

إن التزام الإنسان بتلك الأوامر والنواهي الربانية هو أساس العمل الصالح المثمر للشكر على النعمة الذي جعله الله تعالى ثمناً للانتفاع بها: "لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد" [إبراهيم: 7]، "ما يفعل الله بعذابكم

إن شكرتم وآمنتم" [النساء: 147]. ولكن الدوافع السالبة التي أودعها الله في النفس البشرية والتي تتعلق بها قيم الفجور (الكبر، الشح، البخل، الطمع، الحسد.. إلخ) هي التي تجعل من طاعة الله فيما يأمر وينهى أمراً عسيراً على الإنسان تكرهه النفس، فتتمرد وتأبى زاعمة إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر: "قالوا يا شعيب أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء؟! إنك لأنت الحليم الرشيد" [هود: 87].

ويستخدم القرآن الكريم مفهومي "الحياة الدنيا" و"الدار الآخرة" لتلخيص مداخل البشر إلى الابتلاء الذي جعله الله حكمة لخلقهم، وجعل أصله ومجاله زينة الحياة الدنيا: "بل تؤثرون الحياة الدنيا والآخرة خير وأبقى" [الأعلى: 16-17]، "وما الحياة الدنيا إلا لعب ولهو وللدار الآخرة خير للذين يتقون أفلا تعقلون" [الأنعام: 32]، "من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه، ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وما له في الآخرة من نصيب" [الشورى: 20].

إن مجال الامتحان واحد، وإن مادته واحدة "زينة الحياة الدنيا"، ولكن من قال: "إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر" [الجاثية: 24]، "إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين" [الأنعام: 29] أو قال: "ربنا عجل لنا قطنا قبل يوم الحساب" [ص: 16]، فقد بنى حياته على مقصد دنيوي أساس، ألا وهو تعظيم متاع الحياة الدنيا: "اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد، كمثل غيث أعجب الكفار نباته، ثم يهيج فتراه مصفراً ثم يكون حطاماً.. وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور" [الحديد: 20].

أما من قال: "ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار" [البقرة: 20]، "يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع وإن الآخرة هي دار القرار" [غافر: 39]، فقد بنى حياته على مقصد توحيدي أساس، ألا وهو تعظيم الإيمان بتعظيم العمل الصالح في زينة الحياة الدينا، باعتبارها مزرعة الآخرة، طمعاً في تعظيم متاع الدار الآخرة: "سابقوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها كعرض السماء والأرض أعدت للذين آمنوا بالله ورسله" [الحديد: 21]، "وما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وزينتها، وما عند الله خير وأبقى أفلا تعقلون، أفمن وعدناه وعداً حسناً فهو لاقيه كمن متعناه متاع الحياة الدنيا ثم هو يوم القيامة من المحضرين" [القصص: 60-61].

لقد أرسل الله تعالى رسله بالبينات وأنزل معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط في تدافعهم وتحصيلهم لحظوظهم من زينة الحياة الدنيا، وتبياناً لكل شيء حتى يحيا من حيّ عن بيّنة، ويهلك من هلك عن بيّنة. وما كان

الرسول الخاتم (صلى الله عليه وسلم) بِدْعاً من الرسل، فقد جاءت شريعته في مقاصدها الكلية داعية إلى أن يكون "الإيمان" بالله تعالى المقصد الكلي الذي تتحدد بمقتضاه المقاصد الأخرى المحققة له والمتمثلة في حفظ المتغيرات التي هي أصول الظاهرة الاجتماعية (النفس، المال، البنون) و"العلم" الذي تتفاعل بمقتضاه لينتج عن كل ذلك العمل الصالح المحقق للشكر. وهكذا جاءت أمهات الكتاب مؤكّدة حفظ الإيمان والعمل الصالح: "والعصر، إن الإنسان لفي خسر، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر" [العصر]، وحفظ مدخلات الإيمان من "النفس": "ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق" [الإسراء: 33]، و"البنين": "ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطئاً كبيراً، ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلاً" [الإسراء: 31-32]، و"المال": "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون" [البقرة: 188]، و"العلم": "ولا تقفُ ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً" [الإسراء: 36].

ولن يتأتى فهم المعنى الجامع لحفظ هذه الكليات إلا من خلال تحليل التفاعل الكلي بين المتغيرات الكونية التي هي أصول الظاهرة الاجتماعية بمقتضى العلم التوحيدي أو الهوى. وإذا كانت المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية جاءت منزّلة على الأصول الكونية للظاهرة الاجتماعية، فإن وسائل تحقيق تلك المقاصد من أحكام شرعية (عبادات، عادات، معاملات، جنايات) جاءت متوافقة مع التفاعل الكلي لمتغيرات (النفس، المال، البنون) بمقتضى "العلم التوحيدي" وما يتعلق به من قيم التقوى، أو بمقتضى "الهوى" وما يتعلق به من قيم الفجور. فكانت العبادات (صلاة، زكاة، صوم، حج) آليات لتزكية النفس من "الهوى" الذي تتعلق به قيم ودوافع الفجور، وتمكيناً "للعلم" الذي تتعلق به قيم التقوى ودوافعها. وكانت العادات تبياناً لما هو أحسن في علاقة النفس بالمال والبنين من عادات المأكل والمشرب والملبس والمسكن والمنكح.. إلخ. وكانت المعاملات تبياناً لما هو أصلح من علاقات بين الناس تحكم تدافعهم في تحصيلهم لزينة الحياة الدنيا وتنظمها. وكانت الجنايات، حدوداً وتعزيراً، حياة لأولي الألباب من حيث قطعها الطريق على النفوس التي ألجمها "الهوى" فأرادت أن تفسد في الأرض بعد إصلاحها، جناية في حق المعبود "الله تعالى" أو في حق العباد. وكانت من قبل شهادة "لا إله إلا الله" إيذاناً بتوقيع عقد الاستخلاف، اختياراً دون إكراه، والتزاماً بالوفاء بمقتضياته من واجب الشكر للمستخلف "الله تعالى" من قبل المستخلف "الإنسان" فيما استخلف فيه "الأرض".

لقد أجمع علماء المقاصد على أن الأصول الكلية للمقاصد الشرعية التي يدور حولها الدين الإسلامي هي (الدين، النفس، العقل، النسل، المال). إذا تبين لنا أن جوهر الدين هو "الإيمان" وأن العقل إنما هو وسيلة تحصيل "العلم" توصّلنا إلى النتيجة المهمة جداً لبحثنا في قضية الرؤية الإسلامية للتنمية الاجتماعية، ألا وهي: أن ما اتفق عليه علماء المقاصد من الكليات الخمس التي عليها مدار الشريعة إنما هي في حقيقة الأمر المتغيرات الضرورية التي تتفاعل فيما بينها لإنتاج الظاهرة التوحيدية عبر الزمان والمكان، أي التي تدخل جميع جزئياتها في السلم كافة.

إن خيار "الحياة الدنيا" وخيار "الدار الآخرة" يمثلان رؤى كونية متباينة في التعامل مع زينة الحياة الدنيا (المال، البنون)، الأول من منطلقات الهوى والكفر والثاني من منطلقات العلم والإيمان المفضية إلى الشكر. ويقابل كلاً من هاتين الرؤيتين الكونيتين نظام معرفي ترتب في إطاره المشاهدات الحسية وتختمر في بوتقته التجارب الشخصية مع العالم الخارجي لأولئك الذي يستبطونه، فتتحدد بذلك الأسئلة العملية التي تستحق الإثارة والبحث في مجال الطبيعة والمجتمع، وتتحدد تبعاً لذلك نوع الإجابة العلمية المقبولة لتلك الأسئلة، ومن ثم توصف السياسات العلاجية المناسبة.

إن جميع التحديات التي تواجه البشرية اليوم إنما تتم صياغتها كقضايا معرفية تتم دراستها وتحدد السياسات العالمية والقومية تجاهها من خلال النموذج المعرفي الوضعي الدنيوي المنبثق من خيار "الحياة الدنيا"، والذي نما وترعرع ثم توطّن في التجربة الحضارية الغربية المعاصرة والمهيمنة بطغيانها اليوم على جميع المجتمعات البشرية عبر مؤسسات الأمم المتحدة وشركات الدول الغربية والرأسمالية العالمية ومنظماتها.

إن جميع المتغيرات الحاكمة للظاهرة الاجتماعية، سواء أكانت متعلقة بخيار الحياة الدنيا أم بخيار الدار الآخرة، تشكل وجوداً دائماً في حياة كل فرد وكل مجتمع مسلم. وتتدافع هذه المتغيرات تفاعلياً فيما بينها بمقتضى الفطرة البشرية والبيئة الاجتماعية والطبيعية والمؤثرات الخارجية لينجم عن هذا التدافع الظواهر والتجليات الاجتماعية المتناقضة في حياة الفرد والمجتمع. فعندما نرى، مثلاً، تاجراً يؤدي صلواته ولكنه أيضاً يطفف في المكيال والميزان ويبخس الناس أشياءهم فإنما مرد هذا التناقض في أفعاله إلى التدافع الذي يقوم في نفسه بين مقتضى العلم التوحيدي من التقوى ومقتضى الهوى من الفجور. ويطّرد هذا التحليل في جميع الظواهر الاجتماعية التوحيدية ونقيضها التي تلاحظ في حياة الأفراد والمجتمعات من أهل التوحيد.

نختتم هذا الإطار النظري الأصولي بتلخيص الرؤية القرآنية للظاهرة الاجتماعية في رسم بياني يغني بوضوحه عن شرحه.

ثانياً: أصول الظاهرة الاجتماعية وأصول المقاصد الشرعية:

سبق أن بينا وحدة الأصول النظرية للظاهرة الاجتماعية التوحيدية والأصول النظرية لمقاصد الشريعة الإسلامية متمثلة في الكليات الخمس (الإيمان، النفس، البنون، المال، العلم)، حيث أبدلنا بالدين الإيمان وبالعقل العلم، وهما المقصودان حقاً في القرآن بالحفظ مع النفس والمال والبنين.

يترتب على هذا التوحد في الأصول النظرية أن المقاصد الشرعية لا بد أن تكون هي المقاصد والأهداف التي يتحرك صوب تحقيقها الفرد والمجتمع المسلم بتنميته الاجتماعية عبر الزمان ومن خلال سياسات مصوبة نحو ضبط حركة متغيرات الظاهرة الاجتماعية في الاتجاه المطلوب. هذه نتيجة في غاية الأهمية لأنها تمكننا من تحديد وضبط مفهوم التنمية الاجتماعية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية فيتم بذلك توحيد شعاب الحياة عبادة لله تعالى. وهذه النتيجة لم تكن لتتيسر لولا أن ثبت بالتحليل المنطقي أن المتغيرات الكلية الحاكمة للظاهرة الاجتماعية بكل تجلياتها وديناميكيتها والتي تم استنباطها من القرآن الكريم هي ذاتها الكليات التي بنيت حولها مقاصد الشريعة الإسلامية.

لا بد إذن من استحضار قضايا أساسية في فقه المقاصد كما هي عند الإمام الشاطبي وعلماء المقاصد قبل أن ننطلق منها لتأسيس فقه التنمية الاجتماعية الذي نحن بصدده.[5]

لقد اتفقت كلمة من كتبوا في مقاصد الشريعة الإسلامية قديماً وحديثاً على أن الشارع سبحانه قاصد بشريعته تحقيق مصالح العباد، ودفع الضرر والفساد عنهم في العاجل والآجل، فكل نص نزل وكل حكم شرع قصد به تحقيق مصلحة أو دفع مفسدة. ويُعرّف العز بن عبد السلام المصلحة والمفسدة فيقول: "المصالح أربعة أنواع: اللذات وأسبابها والأفراح وأسبابها. والمفاسد أربعة أنواع: الآلام وأسبابها والغموم وأسبابها. وهي منقسمة إلى دنيوية وأخروية". وحقيقة المصلحة أنها كل لذة ومتعة جسمية كانت أو نفسية أو عقلية أو روحية. وحقيقة المفسدة هي كل ألم وعذاب جسمياً

[5] الصفحات الثلاث التاليات مقتبسات من كتاب أحمد الريسوني (1992): نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، إصدار المعهد العالمي.

كان أو نفسياً أو عقلياً أو روحياً. وينص الإمام الشاطبي على أن المصالح الحقيقية هي التي تؤدي إلى إقامة الحياة لا إلى هدمها، وإلى ربح الحياة الأخرى والفوز فيها، فيقرر: "المصالح المجتلبة والمفاسد المستدفعة إنما تعتبر من حيث تقام الحياة الدنيا للحياة الأخرى، لا من حيث أهواء النفوس في جلب مصالحها العادية أو درء مفاسدها العادية.. فالشريعة إنما جاءت لتخرج المكلفين من أهوائهم حتى يكونوا عباداً لله. وهذا المعنى إذا ثبت، لا يجتمع مع فرض أن يكون وضع الشريعة على وفق أهواء النفوس، وطلب منافعها العاجلة كيف كانت، وقد قال ربنا سبحانه: "ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن" [المؤمنون: 71]. فالمعتبر إنما هو الأمر الأعظم، وهو جهة المصلحة التي هي عماد الدين والدنيا، لا من حيث أهواء النفوس.

ومن هنا جاء الشرع بوضع حدود وقيود على تحصيل مختلف المصالح والاستمتاع بها، لأن الإنسان باندفاعاته وقصر نظره قد يحرص على مصلحة وفيها مفاسد، أو فيها تفويت مصالح أهم منها. وقد يفر من مفسدة قريبة فيقع فيما هو شر منها. وقد يطلب الراحة العاجلة فيجلب على نفسه – أو على غيره – عناءً طويلاً.

ويقتضي استقراء الشريعة أن ما من مصلحة إلا وفيها مفسدة، ولو قلّت على البعد، ولا مفسدة إلا وفيها مصلحة، وإن قلّت على البعد.. وقد قال الله تعالى في الخمر والميسر: "قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس، وإثمهما أكبر من نفعهما" [البقرة: 71]. فالمصلحة إذاً كانت هي الغالبة عند مناظرتها مع المفسدة في حكم الاعتياد، فهي المقصودة شرعاً، ولتحصيلها وقع الطلب على العباد.. فإن تبعها مفسدة أو مشقة، فليست بمقصودة في شرعية ذلك الفعل وطلبه. وكذلك المفسدة إذا كانت هي الغالبة بالنظر إلى المصلحة في حكم الاعتياد، فرفعها هو المقصود شرعاً، ولأجله وقع النهي... فإن تبعها مصلحة أو لذة فليست هي المقصودة بالنهي عن ذلك الفعل.

والحاصل في ذلك: أن المصالح المعتبرة شرعاً هي خالصة، غير مشوبة بشيء من المفاسد لا قليلاً ولا كثيراً. ولما كانت المصالح والمفاسد – في واقع الحياة – على هذا القدر الكثيف من التشابك والاختلاط والتعارض، كان لا بد من التشريع، وكان لا بد من أن يذعن الناس لهذا التشريع، ويدخلوا تحت سلطانه، وهذه هي أم المصالح، أو هي المصلحة "الكلية" وعنها تصدر، وبها تضمن جميع المصالح، وهو ما يتمثل في الشريعة. والمصلحة الكلية مقصود بها أن يكون كل مكلف تحت قانون معين من تكاليف الشرع في جميع حركاته وأقواله واعتقاداته، فلا يكون كالبهيمة المسيبة تعمل بهواها حتى يرتاض بلجام الشرع.

وترجع تكاليف الشريعة إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام، ضرورية، حاجية، وتحسينية.

فالمقاصد الضرورية: هي التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، ويترتب على فقدانها اختلال وفساد كبير في الدنيا والآخرة. وبقدر ما يكون من فقدانها يكون من الفساد والتعطل في نظام الحياة.

والمقاصد الحاجية: هي المصالح التي يتحقق بها رفع الضيق والحرج عن حياة المكلفين والتوسعة فيها.

أما المقاصد التحسينية: فهي المصالح التي لا ترقى أهميتها إلى مستوى المرتبتين السابقتين، وإنما شأنها أن تتمّم وتحسن تحصيلها، ويجمع ذلك: محاسن العادات ومكارم الأخلاق والآداب.

وثبت أن المقاصد الضرورية بالاستقراء خمسة هي: حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ النسل، حفظ المال، وحفظ العقل. وحفظ الشريعة للمصالح الضرورية وغيرها يتم على وجهين يكمل أحدهما الآخر، وهما: حفظها من جانب الوجود، أي بشرع ما يحقق وجودها وتثبيتها ويرعاه؛ وحفظها من جانب العدم، أي بأبعاد ما يؤدي إلى إزالتها، أو إفسادها، أو تعطيلها، سواء أكان واقعاً أم متوقعاً.

وتعد المصالح الضرورية الخمس المذكورة أصول المصالح وأسسها، والمصالح الحاجية إنما هي خادمة ومكملة للضرورية، مثلما أن التحسينية خادمة ومكملة للحاجية. فالكل إذن حائم حول الضروريات يقويها ويكملها ويحسنها.

والأعمال بالنيات، والمقاصد معتبرة في التصرفات من العبادات والعادات. فقصد الفاعل في فعله يجعل عمله صحيحاً أو باطلاً، ويجعله عبادة أو رياء، ويجعله فرضاً أو نافلة، بل يجعله إيماناً أو كفراً –وهو نفس العمل– كالسجود لله، أو لغير الله. وأيضاً فالعمل إذا تعلق به القصد تعلقت به الأحكام التكليفية، وإذا عري عن القصد لم يتعلق به شيء منها، كفعل النائم والغافل والمجنون.

وقصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل، موافقاً لقصده في التشريع. فإذا كانت الشريعة موضوعة لمصالح العباد فالمطلوب من المكلف أن يجري على ذلك في أفعاله. ولما كان قصد الشارع المحافظة على الضروريات وما رجع إليها من الحاجيات والتحسينيات، وهو عين ما كلف به العبد، فلا بد أن يكون مطلوباً بالقصد إلى ذلك، وهو

عين ما كلف به العبد، فلا بد أن يكون مطلوباً بالقصد إلى ذلك، لأن الأعمال بالنيات. ثم لما كان الإنسان مستخلفاً عن الله – في نفسه وأهله وماله وكلّ ما وضع تحت يده – كان المطلوب منه أن يكون قائماً مقام من استخلفه يجري أحكامه ومقاصده مجاريها.

ثالثاً: التنمية الاجتماعية بين الدنيوية والمقاصد الشرعية: المفهوم والقضايا:

1. التنمية الاجتماعية في المنظور الدنيوي

جاء في كتاب (التنمية الاجتماعية: المفاهيم والقضايا) لمؤلفه الدكتور علي الكاشف أن هناك ثلاثة اتجاهات أساسية معاصرة لتفسير مضمون التنمية الاجتماعية:

اصطلاح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية والتي لا تمثل إلا جانباً واحداً من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لمواطنيها، وهي في مضمونها الجهود المنتظمة التي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية. أما خدمات الرعاية الاجتماعية فيقصد بها الخدمات التي تقدم للجماعات التي لا تستطيع أن تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية القائمة مثل التعليم والصحة وغيرها.

وتطلق التنمية الاجتماعية على الخدمات التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية، وهي بهذا تهدف إلى توفير الخدمات التي تحقق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانيات البشرية الموجودة في المجتمع. ويعدّ هذا المفهوم من أكثر مفاهيم التنمية الاجتماعية شيوعاً واستخداماً.

إنّ التنمية الاجتماعية تغير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد. هذا المفهوم يتضمن بعدين للتنمية الاجتماعية: الأول هو النظرة الراديكالية إلى الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير روح العصر، والثاني هو إقامة بناء اجتماعي تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة بشكل يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات.

هذا المفهوم الأخير للتنمية الاجتماعية يرى أنها العملية الشاملة للتغير والنمو، والتي تقتضي علاجاً متكاملاً ومتوازياً بالنسبة لجميع مظاهر الرعاية والخدمات الخاصة لأفراد مجتمع معين وإدخال التغييرات اللازمة في البناء الاجتماعي للوصول إلى هذه الغاية.

وترتبط التنمية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاجتماعية إذ إن ارتفاع مستوى الخدمات العامة يؤثر تأثيراً واضحاً في برامج التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى زيادة الكفاية الإنتاجية للفرد. لقد أصبح من الأمور المتفق عليها الآن أن يتضمن التخطيط للتنمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بحيث تتواكب الإجراءات الاقتصادية وإجراءات اجتماعية آخرى. لذلك حاول العلماء الاعتماد على مقاييس مركبة تضم مجموعة مؤشرات اجتماعية وحضارية كمستوى الصحة والتعليم، وظروف العمل والإسكان، التأمين الاجتماعي، الترويح، درجة التجانس أو عدمه بين سكان المجتمع الواحد.

من المفاهيم المطروحة في ساحات التنمية في الدول النامية مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development)، والمفهوم في جملته يرتكز على المواءمة بين المعيار الاقتصادي المتعلق بفعالية وكفاءة الإنتاج (Economic Efficiency) والمعيار الاجتماعي المتعلق بعدالة التوزيع (Distributive Justice). والتحدي المطروح هو أن هذين المعيارين يعدّان في إطار النظرية الاقتصادية السائدة يناقضان بعضهما بعضاً ولا بد من التضحية بأحدهما من أجل الآخر. لكن مفهوم التنمية المستدامة يطرح إمكان الجمع بينهما، كما يطرح أهمية حماية القيم المحلية للمجتمعات وتجديدها، وكذلك المشاركة في الاستفادة والمحافظة على الموارد من أجل المصلحة العامة. تأكيد قيمة الإنسان وكرامته من حيث كونه إنساناً ومن ثم تطوير قدراته وإصلاح البيئة التي يعيش ويعمل فيها. التأكيد على أهمية النمو الاقتصادي ولكن في إطار إصلاح أنماط السلوك الاستهلاكي وأنواع السلع المنتجة وطريقة الاستثمار وتخصيص الموارد والثروات وتوزيعها بالعدل بين الناس.

مفهوم التنمية المستدامة يؤكد على أهمية رعاية حقوق الأجيال القادمة مما يقتضي الحفاظ على الموارد والبيئة من قبل الأجيال الحالية بما يضمن رفاه جميع الأجيال. التنمية المستدامة أيضاً تؤكد على أهمية محاربة الفقر ورعاية حقوق الفقراء والمستضعفين من النساء والولدان من حيث تطوير قدراتهم الإنتاجية وكذلك توفير الخدمات الضرورية لهم. هذا يقتضي أهمية إيجاد آليات ومؤسسات شورية تضمن مشاركة الناس في اتخاذ القرار المتعلق بالسياسات التي تمس حياتهم، سواء كانت هذه السياسات متخذة من قبل الحكومة القومية أم الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. البيئة بقضاياها تشكل حضوراً قوياً في أدبيات التنمية المستدامة، بحيث تقتضي حمايتها واستغلالها للمنفعة العامة تسخيرها ودفع ثمن الاستفادة من خدماتها، وتغريم من يفسد فيها.

ثم هناك قضايا السكان والانفجار السكاني في الدول النامية والسياسات اللازمة للتحكم في النمو السكاني بحيث يضمن التوازن السكاني (التناسب بين نسبة المواليد والوفيات) لا انخفاضه. والسبب في ذلك ضمان تجدد العمالة الاقتصادية وتفادي التكلفة المالية العالية للتحكم في الزيادات السكانية فوق ما هو مطلوب للتوازن السكاني والرفاه الاقتصادي.

تأتي قضايا الحرية والديمقراطية وآليات السوق الحر كوسائل ضرورية للتنمية الاجتماعية المستدامة في إطار طروحات الأمم المتحدة والمنظمات الغربية.

على الجملة فإن جميع مفردات الظاهرة الاجتماعية التي يمكن استنباطها من نموذجنا القرآني السابق مطروحة في قضايا التنمية الاجتماعية من المنظور العلماني الدنيوي بما في ذلك المرأة، الأسرة، الصحة الإنجابية، الهجرات السكانية... إلخ.

2. التنمية الاجتماعية في إطار المقاصد الشرعية

لقد ثبت أن:

• أصول الظاهرة الاجتماعية التوحيدية هي المتغيرات الخمسة: الإيمان، العلم، النفس، المال، البنون، وأن:

• المقاصد الشرعية تدور حول حفظ الضروريات الخمس: الدين (الإيمان)، العقل (العلم)، النفس، المال، النسل (البنون)، وأن:

• قصد الشارع تعالى من وضع الشريعة هو جلب المصالح للناس ودرء المفاسد عنهم في الدنيا والآخرة من خلال حفظ هذه الكليات الخمس، وأن:

• قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل موافقاً لقصده في التشريع، وهو المحافظة على الضروريات وما رجع إليها من الحاجيات والتحسينيات، إذن تتحتم النتيجة التالية:

• التنمية الاجتماعية في الإسلام لا تتم إلا في إطار المقاصد الشرعية وتستهدف حفظ المتغيرات الكلية الحاكمة للظاهرة الاجتماعية التوحيدية عبر الزمان والمكان، على المستوى والخاص والعام، جلباً للمصالح ودرءاً للمفاسد، على المستوى الضروري والحاجي والتحسيني.

ولن أخوض هنا في التفاصيل النظرية للتفاعل بين متغيرات الظاهرة الاجتماعية والذي قد تكون محصلته مجتمعاً مسلماً راشداً أو قريباً منه، أو فاسداً أو قريباً منه، وتتأرجح صيرورته التاريخية بين الصلاح والفساد بمقدار ما يحكم هذه الصيرورة من علم توحيدي أو هوى متبع. لكن سوف أثبت بعض المبادئ العامة التي تحكم التنمية الاجتماعية المقاصدية وأقفز بعدها مباشرة إلى القضايا العملية التي تفرزها في الواقع السوداني الحالي لتكون محور النقاش.

مسلمات ومبادئ عامة:

تهدف الشريعة الإسلامية في نهاية المطاف إلى جلب اللذات والأفراح، ودفع الآلام والغموم عن الناس، في هذه الدنيا وفي الآخرة، فالله تعالى غني عن العالمين. وهذا المبدأ على بداهته إلا إنه ضاع عن فهم الراعي والرعية في بلاد المسلمين ونشأ مبدأ آخر مكانه وهو أن نعيم الآخرة لا ينال إلا من خلال شقاء المسلم في الدنيا. وارتبط الإسلام وشريعته في أذهان غالب المسلمين بهذا الفهم، فكان التجافي والهجرة العملية الطويلة إلى العلمانية.

والله تعالى رفع السماء ووضع الميزان، وأمر الناس أن لا يطغوا في الميزان وأن يقيموا الوزن بالقسط ولا يخسروا الميزان. ومن أهم الموازين في الأرض التي تتعلق بقضية التنمية هو ميزان البيئة الحيوية بما في ذلك الإنسان، فقد أخبرنا الحق سبحانه أنه أنبت في الأرض من كل شيء موزون [الحجر: 19]، وقد أنبت الله الإنسان من الأرض نباتاً [نوح: 17].

وقد أمر الله بإصلاح الأرض وعدم الإفساد فيها بعد إصلاحها فهو تعالى لا يحب المفسدين، ولا يصلح عملهم [الأعراف: 56، 85].

والتولي عن منهج الله يؤدي إلى الإفساد في الأرض وتقطيع الأرحام، وكلها من هموم التنمية الاجتماعية: "فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم" [محمد: 22].

وأمور الناس شورى بينهم، فلا قهر ولا وصاية: "وأمرهم شورى بينهم" [الشورى: 38]، ولا تستقيم الشورى إلا بالحرية.

والشكر يزيد النعمة والكفر يمحق بركتها: "وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد" [إبراهيم: 7]، "ما يفعل الله بعذابكم إن شكرتم وآمنتم" [النساء: 147]، "أيحسبون أن ما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات، بل لا يشعرون" [المؤمنون: 56].

والمصائب التي تصيب الناس إنما هي من كسب أيديهم: "وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير" [الشورى: 30]، "ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس" [الروم: 41].

وإن الله تعالى يأمر بالعدل والإحسان. ومبدأ العدل تقوم عليه الحقوق والواجبات وتؤدي طوعاً أو كرها بقوة السلطان، وأما مبدأ الإحسان فهو يقوم عليه البذل الطوعي من الإنسان ترقياً في درجات الكمال والجمال. لا بد من إعمال المبدأين معاً ليستقيم أمر التنمية الاجتماعية.

وإن الله تعالى يأمرنا أن نؤدي الأمانات والحقوق إلى أهلها، ومن ذلك حقوق الله وحقوق الناس وحقوق المخلوقات الحية في بيئتنا.

والناس سواسية كأسنان المشط، فكلهم لأدم وآدم من تراب. والعلم هو أساس العمل في الإسلام، فكل عمل، فردي أو جماعي، لم يؤسس على علم لا يعتد به: "ولا تقف ما ليس لك به علم، إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً" [الإسراء: 36].

رابعاً: المفهوم المقاصدي للتنمية:

الآن نقوم بمحاولة لتعريف مفهوم التنمية الاجتماعية المقاصدية وذلك من خلال تعريف معنى "الحفظ" وربطه بمعنى المصلحة الذي سبق ثم من خلال التذكير بالعلاقات التفاعلية بين متغيرات الظاهرة الاجتماعية.

1. مفهوم "الحفظ" ينطوي على ثلاثة مضامين هي: الإيجاد للشيء المطلوب حفظه. والرعاية والحماية وأبعاد ما يؤدي إلى الإزالة أو الفساد أو التعطيل. والتنمية المانعة للنقصان أو المؤدية إلى الزيادة.

2. الهدف من وضع الشريعة هو جلب المصالح الضرورية والحاجية والتحسينية للناس من خلال ضبط عملية التفاعل بين متغيرات الظاهرة الاجتماعية بما يحقق الشكر لله تعالى وبما يجعل الناس يتنعمون باللذات والأفراح ويجتنبون الآلام والغموم على الدوام في الدنيا والآخرة.

3. إن التفاعل بين متغيرات الظاهرة الاجتماعية التوحيدية ينبني على علاقة ناتج ومدخلات، حيث يمثل الإيمان الناتج المطلوب، وتمثل متغيرات النفس، المال، البنين والعلم المدخلات التي تتفاعل لتحفظ هذا الإيمان، بالمعنى السابق للحفظ.

إذا جمعنا هذه العناصر الثلاثة فيمكننا توليد تعريف مقاصدي للتنمية الاجتماعية يتمثل في الآتي: التنمية الاجتماعية من منظور إسلامي تتمثل في جلب اللذات والأفراح ودرء الآلام والغموم عن الناس على الدوام، وذلك من خلال حفظ إيمانهم بحفظ التفاعل بين متغيرات النفس والمال والبنين بمقتضى العلم، على المستوى الضروري والحاجي والتحسيني. ويتطلب ذلك تصحيح المفاهيم وإصلاحات بنيوية داخل المتغيرات وفي علاقاتها البينية، ويتم ذلك بميزان الشريعة الإسلامية.

نلاحظ في هذا التعريف أنه يستوفي متطلبات التنمية المستدامة، ويؤكد الدور الحاسم للعلم في عملية التنمية الاجتماعية، وأن التنمية الاجتماعية تدور حول حفظ الناتج الإيماني، فهو الذي يحدد ما هو مصلحة وما هو مفسدة في التفاعل بين مدخلاته من المتغيرات الآخرى.

خامساً: قضاياً التنمية الاجتماعية المقاصدية:

سوف أقتصر هنا على إثارة القضايا فقط التي يفرضها نموذجنا المقاصدي دون الخوض في نقاشها، ولكننا نؤكد حاجتها إلى النقاش من أجل بلورة رؤية إسلامية حولها تكون أساساً لوضع السياسات في مجال التنمية الاجتماعية.

سوف تثار القضايا على ثلاثة مستويات، المستوى المفاهيمي، مستوى العلاقات الداخلية للمتغيرات، ومستوى العلاقات البينية لتلك المتغيرات. سوف أتبع منهجية تقوم على تفكيك كل متغير إلى عناصره الأولية الضرورية، ثم

طرح القضية المتعلقة بكل عنصر، ثم طرح القضايا التي تثيرها العلاقات الداخلية بين تلك العناصر ثم القضايا التي تثيرها العلاقات البينية بين المتغيرات، مستخدمين في ذلك رسومات بيانية توضيحية.

شكل رقم (2) العناصر الأولية لمتغير الإيمان

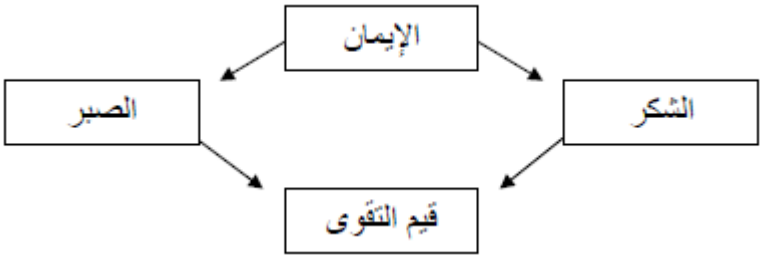

شكل رقم (3) العناصر الألولية لمتغير النفس

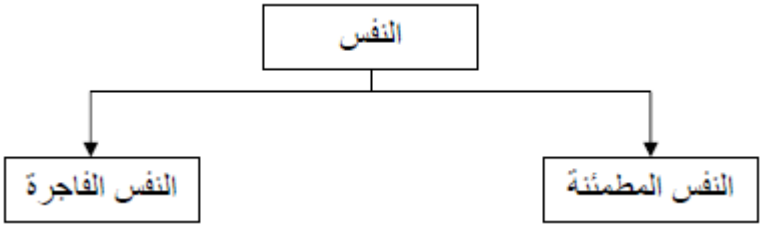

شكل رقم (4) عناصر متغير العلم التوحيدي

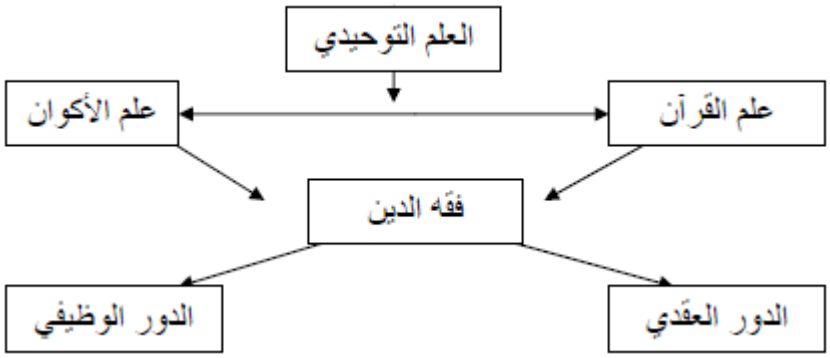

شكل رقم (5) عناصر متغير المال

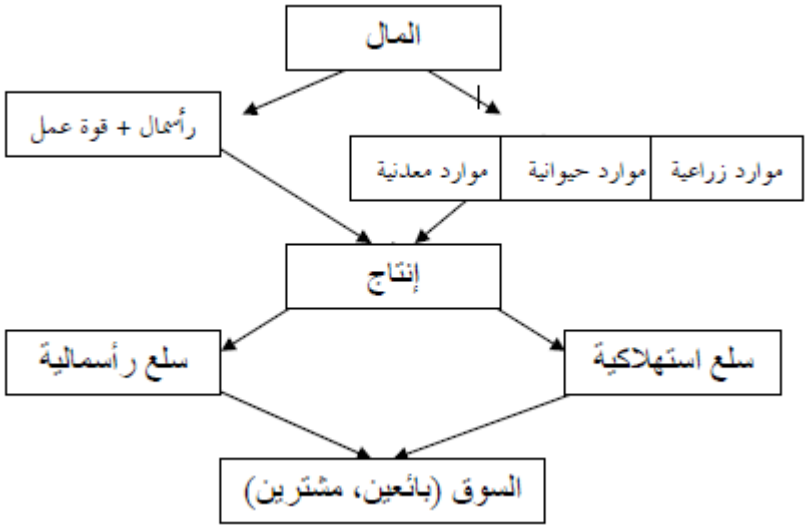

شكل رقم (6) العناصر الأولية لمتغير البنين

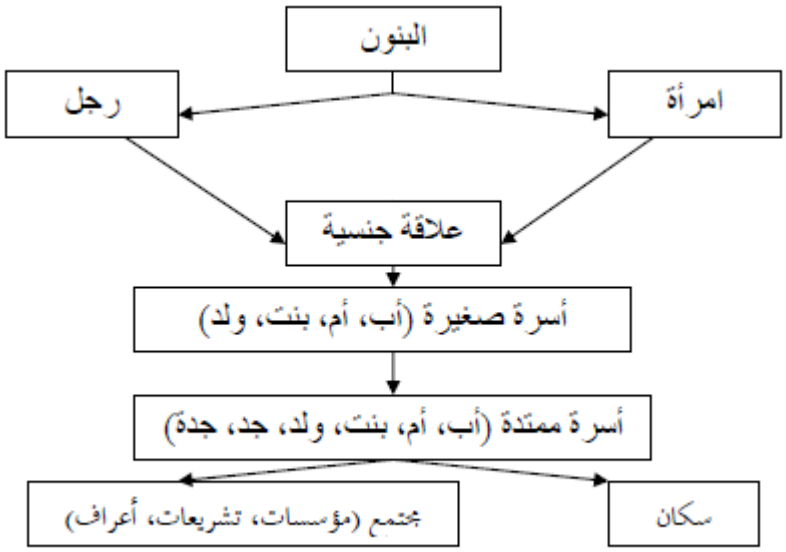

1. القضايا على المستوى المفاهيمي:

المفاهيم هي اللبنات الأساسية لأي فكر منهجي، وهي عبارة عن "كبسولات" مشحونة بعصارة مركزية لمضامين ذلك الفكر بحيث إذا تم تفريغها أمكن إعادة توليد ذلك الفكر من تلك العصارة. المفاهيم إذن، في أي منظومة فكرية لا بد أن تكون مترابطة ومتضامنة يشد بعضها بعضاً. إن من المهم أن نطرح قضايانا في إطار رؤية معرفية تمكننا من تحديد مفردات المفاهيم والعلاقات بينها بدقة تيسر أمر الوصول إلى نظريات وفرضيات مقبولة حول القضايا موضوع البحث، وإلا سوف نظل ندور في حلقة مفرغة على الدوام.

أما وقد تناولنا قضية التنمية الاجتماعية في إطار رؤية معرفية إسلامية فإن أولى القضايا ذات الأولوية هي تصحيح المفاهيم التي تنبني عليها نظريتنا في التنمية الاجتماعية، ثم يتبع ذلك تصحيح الواقع الذي تعبر عنه تلك المفاهيم والاقتراب به من مضمون المفهوم، كل ذلك بالرجوع إلى أصولنا المعرفية ممثلة في الوحي وسنن الله تعالى في الأنفس والآفاق. فمثلاً في متغير البنين في الشكل رقم (6) ورد مفهوم المرأة كعنصر أساس في مفردات هذا المتغير، والقضية المفاهيمية التي نطرحها هي: من هي المرأة من المنظور التوحيدي؟ ومن هي المرأة المسلمة التي يفترضها النموذج؟

إن الإجابة الموضوعية على هذا السؤال وما يترتب عليها من إعادة صياغة للمرأة المسلمة وتغيير رؤيتنا تجاهها ليس بالأمر السهل، إذ علينا أن نتجاوز كماً هائلاً من الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي رسخت في أذهاننا مفهوم المرأة دعك من التحيزات الذكورية في فقهنا الإسلامي عن المرأة. وقد ترتب على مثل هذه التشوهات المفاهيمية تشوّهات مماثلة في شخصية المرأة المسلمة التي أفرزتها مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة (انظر رسالة د. حسن الترابي عن المرأة). ولكن علينا أن نعلم أنه ما لم يتم تصحيح المفهوم بما يقارب الرؤية الإسلامية الحقة للمرأة، وما لم نعد صياغة المرأة لتطابق المفهوم الصحيح واقعاً، فإننا لن نستطيع أن ننجز التنمية الاجتماعية على الوجه الأتم، لأن ذلك يفترض وجود المرأة المسلمة بمفهومها التوحيدي.

إذن علينا أن نتناول جميع المفاهيم التي أفرزتها رؤيتنا المعرفية عن التنمية الاجتماعية بالتمحيص بالكيفية نفسها التي تحدثنا بها عن مفهوم المرأة.

2. القضايا على مستوى العلاقات الداخلية للمتغيرات

لنأخذ مثالاً على ذلك متغير "البنين" وننظر في العلاقات التي تربط بين مفرداته الأولية، فإذا أخذنا مثلاً العلاقة بين المرأة والرجل فإن أهم ما يبرز فيها في إطار رؤيتنا المعرفية للتنمية الاجتماعية هي علاقة "الجنس". فما هي القضايا المتعلقة بالتنمية الاجتماعية في مجتمعنا السوداني التي يمكن أن تتولد عن العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة؟

إن نموذجنا المقاصدي يبين أن العلاقة الجنسية علاقة ضرورية لأن في إقامتها إقامة لأصل النوع البشري، لذلك لم يكلها الله الحكيم إلى أهواء الناس بل أودعها في أصل الفطرة كضرورة حيوية مثلها مثل الجوع والعطش. فالإنسان مضطر إلى إقامة هذه العلاقة من هذه الزاوية، وهو مندفع أيضاً بأهوائه إلى إقامتها وذلك لما أودع فيها الله الحكيم من لذة طاغية. إذن الجنس مصلحة ضرورية وقد كلف الله تعالى عباده بأن تقام هذه المصلحة في إطار الزواج الشرعي بين الرجل والمرأة، وأمر بتيسير ذلك وعدم إقامة العوائق أمام هذه العلاقة الشرعية، وإلا فسوف تكون فتنة وفساد كبير.

إذن لا بد من فتح ملف الجنس باسم الإسلام لأنه ملف حيوي في إطار نظريتنا المقاصدية للتنمية الاجتماعية، وهو ملف مفتوح على أي حال باسم الأمم المتحدة والدول الغربية والمنظمات الدولية وأصحاب الأهواء عبر قنوات الاتصال المختلفة. فإذا لم نقدم نحن خطاب الإسلام، الذي يكنى ولا يفصح، في العلم الضروري عن الجنس الذي

ينبغي أن يلم به طرفا العلمية حتى تتحقق المصلحة المنشودة في هذه العلاقة من قبل الشارع تعالى، فإن أبناء المسلمين وبناتهم سوف يتلقون السموم الفكرية عن هذا الموضوع بكل سهولة ويسر من وسائل المعلومات التي دخلت كل بيت.

دعونا إذن نفتح هذا الملف ونتصفحه على عجل لنرى قضايا التنمية الاجتماعية التي يثيرها في مجتمعنا السوداني. إن أول قضية تتعلق بالعقبات التي يضعها المجتمع أمام إتمام العلاقة الجنسية في إطار الزوجية، وذلك من جهة الفقة ومن جهة غلاء المهور. لاحظ هنا أن العلاقات الداخلية تتأثر مباشرة بالعلاقات البينية حيث التأثير الواضح لمتغير المال في تحقيق المصلحة الضرورية للجنس. فإذا تجاوزت هذه المصلحة عقبة المال وتم الزواج فهناك قضية المصلحة الحاجية المتعلقة بالإمتاع الجنسي، وهي مصلحة حاجية لا ضرورية لأن الوقاع يمكن أن يتم دون لذة ويتحقق الغرض الشرعي المتعلق بحفظ أصل الحياة، وهو الإنجاب. واللذة الجنسية مصلحة حاجية لأنها ذات أثر بالغ في استقرار الحياة الزوجية وصلاحها أو توترها وفسادها، ولذلك قصد الشارع تحصيلها. والمشكلة الأساسية هنا تتعلق بضياع حقوق المرأة في هذه المصلحة الحاجية، فالختان الفرعوني يذهب بجزء مقدر من قدرة المرأة على الانتفاع من هذه المصلحة، وجهل الرجال بهذا الحق وضآلة ثقافتهم فيه يذهب بالباقي.

فإذا تجاوزنا جميع هذه العقبات ووقع الحمل، دخلنا في مفاسد جديدة بعضها يتهدد أصل الحياة في الأم وفي طفلها، ويجمع ذلك قضايا الصحة الإنجابية. وهي مفاسد لا بد من درئها بوضع السياسات المناسبة التي تضمن سلامة الحمل، وسلامة الأم وطفلها عند الوضوع، وأثناء الرضاع.. إلخ. ولا شك أن جُلّ هذه المفاسد يعود إلى التأثير السالب لمتغير المال حيث الفقر الذي يحيط بمعظم الأسر السودانية، ثم ضعف الموارد المخصصة للرعاية الصحية بالمستشفيات. فإذا عبر متغير البنين كل هذه العقبات وتكونت الأسرة ثارت قضايا جديدة بعضها تربوي بالغ التعقيد، وبعضها يحدثه متغير المال، من حيث الفقر المفضي إلى الاغتراب والإعسار ثم الطلاق وتفكك الأسر.. إلخ. وهكذا تتواصل سلسلة العلاقات وتتجدد القضايا التي تثيرها العلاقات الداخلية والبينية لمتغير البنين، حتى إذا وصلنا إلى السكان والمجتمع، تفجرت القضايا من كل نوع. وجميع هذه المفاسد والمشاكل إنما تنجم بسبب إخسار الإنسان للميزان وعدم وزن الأمور بميزان الشرع الذي يضمن جلب المصالح ودرء المفاسد، أي بسبب غياب العلم التوحيدي، وقد أمرنا الله تعالى أن لا نقف ما ليس لنا به علم. والمحصلة النهائية لمثل هذه المفاسد هو تأثيرها السالب على الإيمان

في نفوس الناس باعتباره الناتج المطلوب من جملة هذه التفاعلات، وقد بين الله تعالى لنا أن الإيمان يزيد وينقص. والمطلوب هو إصلاح هذه المفاسد حتى يهنأ الناس فيكونوا شاكرين، فيزدادوا إيماناً مع إيمانهم.

هذه المنهجية التحليلية يمكن اتباعها لمعرفة قضايا التنمية الاجتماعية الجوهرية من خلال تحليل العلاقات الداخلية في بقية المتغيرات، ولكنا هنا نكتفي بهذا المثال والذي تبين لنا فيه أن هذه القضايا هي من قضايا الدين الجوهرية التي فرضتها طبيعة هذا الزمان وهذا المكان (السودان).

3. القضايا على مستوى العلاقات البينية

لنعطي مثالاً موجزاً عن قضايا التنمية الاجتماعية التي تثيرها العلاقات البينية لمتغيرات المال، البنين، النفس والعلم. فالعلم التوحيدي يبين لنا أن متغير المال له علاقة بينية وظيفية مع متغير البنين من حيث الوفاء بالضروريات والحاجيات والتحسينيات من لوازم الحياة، وله علاقة مع النفس تقوم على الفتنة والابتلاء وذلك بسبب ما أودع الله تعالى فيه من شهوات وملذات حببها إلى النفس التي لها قابلية التقوى فتشكر وقابلية الفجور فتكفر. فإذا لم يكن العلم التوحيدي هو الحاكم لعلاقة النفس بالمال ولم تكن المقاصد الشرعية هي مقاصد الناس فإن الدافعية إلى الاستهلاك لن تكون لسد الضرورات والحاجات الحيوية بل لإشباع الشهوات من متاع الحياة الدنيا، والقيم الحاكمة في هذا الإطار سوف تكون قيم الشح والبخل والحرص والحسد والكبر والأثرة والأنانية. وفي هذا الإطار فإن الدافعية إلى الإنتاج سوف تكون تلبية طلب الذي يملكون المال لإشباع شهواتهم، ولن يكون هناك أي اعتبار أخلاقي يلزم بإنتاج سلع تلبي حاجات الذين لا يملكون. ويترتب على هذا أن يكون المال دولة بين الأغنياء وتختل القاعدة الإنتاجية وتتكون طبقات أغنياء يشكلون الطبقة الرأسمالية وفقراء يشكلون الطبقة العاملة الكادحة المستغلة ليس فقط على مستوى الأجور البخسة في سوق العمل ولكن على المستوى الأخلاقي في استباحة أعراضهم وتفكك أسرهم واختلال بيئتهم الاجتماعية والصحية، فتختل بذلك القاعدة الأخلاقية أيضاً في المجتمع. كل ذلك يؤدي إلى تهيئة بيئة اجتماعية صالحة للثورات الاجتماعية الهائجة والمدمرة.

وبمثل ما تتضرر البيئة الاجتماعية، فسوف تتضرر البيئة الطبيعية أيضاً، إذ إن أطماع البشر وشهواتهم لا نهاية لها، وفي سبيل ذلك يهون الاستخدام غير الراشد لموارد الطبيعة، ويكون معيار الكفاءة الإنتاجية هو الأساس في السياسات الاقتصادية لا المعايير الأخلاقية المتعلقة بعدالة التوزيع وترشيد استخدام الموارد. وفي هذا الإطار يصبح

منطقياً أن تثار قضايا الاستبدال بين عنصري الإنتاج (رأس المال، القوى العاملة)، والتي تحسم عادة لصالح زيادة توظيف رأس المال على حساب القوى العاملة، فتنشأ مشكلات البطالة التي تؤدي إلى مزيد من الفقر ومن ثم إلى مزيد من التصدع في البنية الاجتماعية.

وفي مثل هذا النموذج الدنيوي تثار قضايا السكان بالطريقة التي تثار بها، فيقسم الناتج القومي على عدد السكان للحصول على متوسط الدخل، ويصبح هو المعيار في وضع السياسات والحديث عن الغنى والفقر في المجتمعات، كأن كل فرد في المجتمع ينال حقاً هذا المتوسط. لذلك تصبح قضايا الزيادة السكانية التي لا تقل نسبتها عن معدل نمو الناتج القومي قضية كبرى لأنها تؤدي إلى انخفاض متوسط الدخل، فيبدأ الحديث عن أهمية التحكم في النمو السكاني، وتأتي تبعاً لذلك قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وهي جميعها، وبالطريقة التي تطرح بها، قضايا موضوعية في إطار النموذج المعرفي الدنيوي.

ولكن ماذا عن قضايا التنمية الاجتماعية المقاصدية التي تثيرها العلاقات البينية بين متغيرات الظاهرة الاجتماعية التوحيدية في مجتمع يعاني من مشكلات التخلف كالسودان؟

دعونا نبدأ بهذا الكلام المقتطف من كتاب الدكتور يوسف القرضاوي (مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام) حيث يقرر الآتي:

(أوجب الإسلام أن يتحقق لكل فرد يعيش في مجتمعه ما يحيا به حياة إنسانية لائقة به، يتوافر له فيها على أقل تقدير حاجات المعيشة الأصلية، من مأكل ومشرب ومسكن، وملبس للصيف، وآخر للشتاء، وما يحتاج إليه من كتب في فنه أو أدوات حرفته، وأن يتزوج إن كان تائقاً للزواج.. ولا يجوز في نظر الإسلام أن يعيش فرد في مجتمع إسلامي ولو كان من أهل الذمة جائعاً أو عارياً أو مشرداً محروماً من المأوى، أو من الزواج وتكوين الأسرة).

إن الواقع الاجتماعي السوداني يعبر عن غياب العلم التوحيدي، وضعف الإيمان، وفقر في المال، وضعف قيم التقوى في النفوس، وخلخلة في البنية الاجتماعية، فما هي قضايا التنمية الاجتماعية التي تولدها العلاقات البينية بين المتغيرات في نموذجنا المقاصدي في هذا الواقع؟

لا شك أن أم القضايا هي الارتفاع بمستوى الناتج الإيماني في نفوس الناس. ولكن زيادة الإيمان، حسب النموذج، تقتضي زيادة العمل الصالح في جميع متغيرات الظاهرة الاجتماعية باعتبارها مدخلات. ولكن العمل الصالح يقتضي إخلاص النية لله والعلم التوحيدي الذي يبين منهج العمل. إذاً قضية البحث العلمي التأصيلي الذي ينتج العلم من القرآن ومن الكون فيتوحدا لتتوحد الحياة عبادة لله تعالى، من أكبر قضايا التنمية الاجتماعية المقاصدية، وكذلك بث ثقافة العلم في المجتمع.

بهذا العلم التوحيدي المنتج وحده نستطيع أن نثير قضايا التنمية الاجتماعية الحقيقية للمجتمع المسلم ونوجد الحلول لها مثل قضية القاعدة الإنتاجية ومدى ملائمتها لتوفير الضروريات والحاجيات التي بها قوام عامة أهل السودان، سواء كان ذلك بالإنتج المحلي، أو إنتاج الصادر الذي يمكن من توفيرها عبر الاستيراد. وسوف تكون قضية الفقر ومحاربته وكيفية تمكين عامة أهل السودان من استيفاء ضرورياتهم وحاجياتهم قضية محورية. وسوف تكون قضية التوفيق بين الكفاءة الإنتاجية والعدالة في توزيع الثروة قضية فنية لا بد من معالجتها. ويتبع ذلك مراجعة أنماط الاستهلاك في المجتمع واستبدالها بقيم وعادات استهلاكية جديدة تقوم على وسطية الإسلام الرافضة للإسراف والتبذير والتقتير.

وماذا عن قضية السوق الأخلاقي في النموذج المقاصدي مقابل السوق اللا أخلاقي في النموذج الدنيوي، وقد قال عمر بن الخطاب من قبل: لا يبيع في سوقنا هذا إلا من تفقه في الدين؟ ثم ماذا عن قضية العلاقة بين رأس المال والقوة العاملة في العملية الإنتاجية في النموذج التوحيدي، هل هي علاقة استبدال كما في النموذج الدنيوي أم علاقة تكامل؟

ثم هناك القضية الكبرى المتعلقة بتزكية النفس والمجتمع من قيم ودوافع الفجور وتمكين قيم ودوافع التقوى حتى يتحقق النجاح في امتحان فتنة المال والبنين فيُعمل فيهما صالحاً بما يحقق المقاصد الشرعية. إن مستويات التدين والتزكية لا تقاس بأعداد الذين يؤدون الشعائر التعبدية (صلاة، صوم، حج، زكاة)، فهذه آليات لتزكية النفس، وإن شئت فقل مدخلات، ولكن الناتج الذي تقاس به حقيقة التزكية هو في الأداء في مجال المال والبنين حيث الامتحان. إن الذي لا تصح حقيقة معاملاته في السوق والمجتمع لا يمكن أن تصح حقيقة عباداته، وقد قال الله تعالى من قبل: "فويل للمصلين، الذين هم عن صلاتهم ساهون، الذين هم يراؤون ويمنعون الماعون" [الماعون: 4-7].

وماذا عن قضية الشورى وقد قال الله تعالى إن المسلمين أمرهم شورى بينهم؟

ونختم جملة هذه القضايا بالوعد من الله تعالى: "ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض" [الأعراف: 96]، "ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" [الأنفال: 53]، "لئن شكرتم لأزيدنكم" [إبراهيم: 7].